فلسطين المقبلة: إنها دولة ديمقراطية، تقدمية، غير فئوية، يعيش فيها اليهود والمسلمون في سلام ويتمتعون بالحقوق نفسها[٥٤].

غير أن هذا لا يعني أن الالتباسات قد رفعت، بل ان قيادة فتح تقصدت ان تبقي على بعضها، ضمن حدود معينة. وهاكم ما يقوله أبـو ايـاد في هذا الصدد، في أعقاب المؤتمر الصحافي الذي طرح فيه المقترحات الجديدة[٥٥]:

«... وسألني بعض الصحافيين الحاضرين في المؤتمر: مع أي الاسرائيليين نعتزم التعايش: مع مواليد البلاد؟ مع المهاجرين؟ ثم مع أي المهاجـرين منهم، الجدد أم القدامى؟ فأجبت أجوبة غامضة، إنْ على التساؤلات وإنْ بصدد المحتوى الدقيق الذي سيكون للدولة الديمقراطية. ومردّ ذلك الى سببين: فمن جهة اولى كنا نعتقد أنه ينبغي لنا ان ننتظر رد فعل من جانب الخصم قبل ان ندخل في التفاصيل ونتفاوض على تسوية. والحال هو أنه لا اسرائيل ولا أية دولة اخرى، صغرى أو عظمى، أبدت حتى اليوم أدنى اهتمام بمشروعنا بأن طلبت الينا على سبيل المثال ان نوضحه. ومن جهة اخرى فان الاقتراح الذي عرضته أثار، على الرغم من غموض تعابيره، معارضة عامة إنْ في صفوف الحركة الفلسطينية بمن في ذلك فتح، وإنْ بين الحكام العرب. ففكرة إمكانية العيش مع شعب اغتصب وطننا واستعمره، بعد نصف قرن من الصراعات الدامية، كانت جديدة الى درجة جعلت الكثيرين لا يطيقونها. فقد كان لا بدّ من كثير من الشجاعة، بل من التهور، لنُغْضي عن الجراح وعن الاحباطات المتراكمة، وكذلك عن ذهنية سياسية تكوّنت عبر عدة عقود من السنين. ولكننا تغلبنا على عبء الماضي حين جعلنا المجلس الوطني الفلسطيني الخامس يتبنّى بعد مرور أربعة اشهر على مؤتمري الصحافي (١ ــ ٤ شباط ــ فبراير ١٩٦٩) قراراً يؤكد هدفنا الاستراتيجي»:

ويلقى هذا الغموض تعبيره في اقتراحات بالغة التعدد، بعضها ما لبث ان أدين من جانب حركة فتح بالذات. وهكذا فقد أعلن احد قـادة فتح، في «**المنبـر الاشتراكي**» بمناسبة المؤتمر الدولي الثاني لنصرة الشعوب العربية (القاهرة، ٢٥ ــ ١٩٦٩/١/٢٧):

«هناك نسبة كبيرة من السكان اليهود في فلسطين، وقد عرفت النسبة ازدياداً كبيراً منذ عشرين سنة. اننا نعترف بأن لها الحق في العيش في فلسطين، وبأنها تشكل جزءاً من الشعب الفلسطيني. ونرفض الفكرة القائلة بأنه يجب القاء اليهود في البحر. وإذا كنا نقاتل ضد دولة يهودية من النوع العنصري، طردت العرب من أراضيهم، فذلك ليس لنحلّ مكانها دولة عربية تقوم، بدورها، بطرد اليهود. ان ما نودّ انشاءه في حدود فلسطين التاريخية هو دولة ديمقراطية متعددة الأجناس... دولة خالية من أي هيمنة، وفي اطارها يتمتع كل مواطن، يهودياً كان أم مسيحياً أم مسلماً، بكامل الحقوق المدنية. **ثمة صيغ كثيرة يمكن أن نتصورها في هذا الصدد، بدءاً من الحل اللبناني وصولاً الى صيغة من النوع الكونفدرالي. ونحن على استعداد للبحث في كل شيء، مع أي محاور كان، ما ان يعترف لنا بالحق في ان نعيش على أرضنا**»[٥٦].